

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَجَامِعِ الْأَشْيَاءِ وَالْمُفَرِّقِ
وَالْحَكَمِ الْبَاهِرَةِ الْكَثِيرَةِ
عَلَى الرَّسُولِ الْقُرْشِيِّ الْخَاتَمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَرْفَقِ
ذِي النِّعَمِ الْوَاسِعَةِ الْغَزِيرَةِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامٍ دَائِمٍ

الْحَائِزِي مَرَاتِبِ الْفَخَارِ
عِلْمٌ يَزِيلُ الشَّكَّ عَنْكَ وَالْدَّرَنُ
وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى الْمَطْلُوبِ

وَالْأَلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ
اعْلَمْ هُدَيْتَ أَنْ أَفْضَلَ الْمَنْ
وَيَكْشِفُ الْحَقَّ لِذِي الْقُلُوبِ

فَاخْرُصْ عَلَى فَهْمِكَ لِلْقَوَاعِدِ
فَتَرْتَقِي فِي الْعِلْمِ خَيْرَ مَرْتَقَى
فَهَذِهِ قَوَاعِدُ نَظْمَتِهَا

جَامِعَةُ الْمَسَائِلِ الشَّوَارِدِ
وَتَقْتَفِي سُبُلَ الَّذِي قَدْ وُفِّقَا
مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ حَصَلَتْهَا

وَالْعَفْوَ مَعَ غَفْرَانِهِ وَالْبِرِّ

بِهَا الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ لِلْعَمَلِ

فِي جَلْبِهَا وَالدَّرِّ الْقَبَائِحِ

يُقَدَّمُ الْأَعْلَى مِنَ الْمَصَالِحِ
يُرْتَكَبُ الْأَدْنَى مِنَ الْمَفَاسِدِ
فِي كُلِّ أَمْرٍ نَابَهُ تَعْسِيرُ

فَإِنْ تَزَاحَمَ عَدَدُ الْمَصَالِحِ
وَضِدُّهُ تَزَاحَمُ الْمَفَاسِدِ
وَمِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ: التَّيْسِيرُ

وَلَا مُحَرَّمٌ مَعَ اضْطِرَّارٍ
بِقَدْرِ مَا تَحْتَاجُهُ الضَّرُورَةُ
فَلَا يُزِيلُ الشَّكَّ لِلْيَقِينِ

وَلَيْسَ وَاجِبٌ بِلَا اقْتِدَارٍ
وَكُلُّ مُحْظُورٍ مَعَ الضَّرُورَةِ
وَتَرْجِعُ الْأَحْكَامُ لِلْيَقِينِ

وَالْأَرْضَ وَالْيَابَ وَالْحِجَارَةَ
وَالنَّفْسَ وَالْأَمْوَالَ الْمَعْصُومَ
فَافْهَمْ هَذَاكَ اللَّهُ مَا يُمَلُّ

وَالْأَصْلُ فِي مِيَاهِنَا الطَّهَارَةِ
وَالْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ وَاللُّحُومِ
تَحْرِيمُهَا حَتَّى يَجِيءَ الْحِلُّ

حَتَّىٰ يَجِيءَ صَارِفُ الْإِبَاحَةِ
غَيْرُ الَّذِي فِي شَرْعِنَا مَذْكُورُ
وَاحْكُمُ بِهَذَا الْحُكْمِ لِلزَّوَائِدِ

وَالْأَصْلُ فِي عَادَاتِنَا الْإِبَاحَةُ
وَلَيْسَ مَشْرُوعًا مِنَ الْأُمُورِ
وَسَائِلُ الْأُمُورِ كَالْمَقَاصِدِ

أَسْقَطَهُ مَعْبُودُنَا الرَّحْمَانُ
وَيُتَّقِي التَّائِبُ عَنْهُ وَالزَّلُّ
يُثْبِتُ لَا إِذَا اسْتَقَلَّ فَوْقَ

وَالْخَطَا وَالْإِكْرَاهُ وَالنَّسْيَانُ
لَكِنْ مَعَ الْإِتْلَافِ يُثْبِتُ الْبَدَلُ
وَمِنْ مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ فِي اتَّبَعِ

حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ لَمْ يَحْدُ
قَدْ بَاءَ بِالْخُسْرَانِ مَعَ حَرَمَانِهِ
أَوْ شَرْطِهِ، فَذُو فَسَادٍ وَخَلَلٍ

وَالْعُرْفُ "مَعْمُولٌ بِهِ إِذَا وَرَدُ
مُعَاجِلُ الْمَحْظُورِ قَبْلَ أَنَّهُ
وَإِنْ أَتَى التَّحْرِيمُ فِي نَفْسِ الْعَمَلِ

وَمُتْلَفٌ مُؤْذِيهِ لَيْسَ يَضْمَنُ بَعْدَ الدِّفَاعِ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ
وَالْأَلُّ تَفِيدُ الْكُلِّ فِي الْعُمُومِ فِي الْجَمْعِ وَالْأَفْرَادِ كَالْعَلِيمِ
وَالنَّكَرَاتُ فِي سِيَاقِ التَّنْفِيهِ تُعْطِي الْعُمُومَ أَوْ سِيَاقِ التَّنْهِيِ

كُلُّ الْعُمُومِ يَا أَخِي فَاسْمَعَا
فَافْهَمْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ مَا يُضَافُ
كُلُّ الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعُ تَرْتَفَعُ

كَذَاكَ مَنْ وَمَا تُفِيدَانِ مَعَا
وَمِثْلُهُ الْمُفْرَدُ إِذْ يُضَافُ
وَلَا يَتِمُّ الْحُكْمُ حَتَّى تَجْتَمِعَ

قَدْ اسْتَحَقَّ مَا لَهُ عَلَى الْعَمَلِ
إِنْ شَقَّ فِعْلٌ سَائِرَ الْمَأْمُورِ
فَذَاكَ أَمْرٌ لَيْسَ بِالْمَضْمُونِ

وَمَنْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ
وَيُفْعَلُ الْبَعْضُ مِنَ الْمَأْمُورِ
وَكُلَّمَا نَشَأَ عَنِ الْمَأْذُونِ

وهي التي قد أوجبت لشرعيتها
ففي البيع والنكاح والمقاصد
أو عكسه فباطلات فاعلمنا

وكل حكم دائر مع علته
وكل شرط لازم للعاقدة
إلا شروطاً حلت محرماً

مِنَ الْحُقُوقِ أَوْلَدَى التَّزَاحُمِ
وَفِعَلَ إِحْدَاهُمَا فَاسْتَمَعَا
مِثْلَهُ الْمَرْهُونُ وَالْمُسَبَّلُ

تُسْتَعْمَلُ الْقَرْعَةُ عِنْدَ الْمُبْهِمِ
وَإِنْ تَسَاوَى الْعَمَلَانِ اجْتَمَعَا
وَكُلُّ مَشْغُولٍ فَلَا يُشْغَلُ

